Iraqi-Gulf Relations 1980 - 2003

Dr. Kuthar Ghadban Abdulhassan
University of Basrah / College of Education for Girls
E-mail: kawther.ALNnisari@uobasrah.edu.iq

Abstract:

Iraqi-Gulf relations witnessed significant political, social, and economic changes in the 1980s and early 1990s in the twentieth century. This study aims to understand these relations during the Iraq-Iran war and the fundamental interests that guided this relationship. Its goal was to restore security and stability to this region, making Iraq a protective tool at the expense of its people, culture, and economic repercussions on the region's countries. This study also focused on the changes in the relationship after it had been positive but became strained due to Iraq's invasion of Kuwait in 1990. However, we see it fluctuating and varying in the post-invasion era, especially among some Gulf countries, after the economic blockade imposed with the assistance of the United States and Britain.

The study also aims to understand the circumstances of the Gulf region during the 1980s and 1990s, which were marked by regional crises that had an impact on Iraqi-Gulf relations.

Key words: Relations, Iraqi, Gulf.

العلاقات العراقية – الخليجية ١٩٨٠ – ٢٠٠٣

أ.م.د. كوثر غضبان عبدالحسن
جامعة البصرة / كلية التربية للبنات
E-mail: kawther.ALNnisari@uobasrah.edu.iq

المُلخَّص:

شهدت العلاقات العراقية – الخليجية منذ الثمانينيات وأوائل التسعينيات في القرن العشرين تحولاتٍ كبيرةً على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، لذا كُرِّست هذه الدراسة لمعرفة هذه العلاقات في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ما تقتضيه المصلحة الأساسية في مسيرة هذه العلاقة والهدف منها هو إعادة أمن هذه المنطقة واستقرارها وجعل العراق الأداة الحامية لها على حساب شعوبها وحضارتها وانعكاسها اقتصاديًا على دول المنطقة أيضًا، وركَّزت هذه الدراسة على المتغيرات في العلاقات بعدما كانت إيجابيةً وأصبحت مترديةً بسبب احتلال العراق الكويت عام١٩٩٠ ، لكننا نشاهدها في أوقات ما بعد الاحتلال متأرجحةً متباينةً عند بعض دول الخليج بعد أن فُرِضَ الحصار الاقتصادي بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

وتهدف الدراسة أيضًا إلى معرفة الظروف التي شهدتها منطقة الخليج في إثناء حقبة الثمانينيات والتسعينيات ممتدةً من الأزمات الإقليمية التي لها تأثيرٌ في العلاقات العراقية – الخليجية .

الكلمات المفتاحية :العلاقات ، العراقية ، الخليجية.

المقدمة:

مرت العلاقات العراقية الخليجية بمراحل من التوافق والخصام منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ . وعلى إثرها أصبحت حافزًا للعراق لإقامة علاقاتٍ وثيقةٍ مع دول الخليج عمومًا ووضع العراق نفسه مدافعًا عن عروبة الخليج أمام المخططات الإيرانية ، فكان موقف دول مجلس الخليج العربي تقديم الدعم السياسي والمالي للعراق في أثناء الحرب .

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية جاء الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ الذي مثَّل تحديًا لهذه الدول وهو انعدام الثقة والخصام والعداء للعراق والتنافس في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وتأتي أهمية البحث في بيان العلاقات العراقية– الخليجية لما تتمتع به من إرثٍ حضاريٍّ وجغرافيٍّ عن طريق تتبع التغيُّرات الكبرى في العلاقات السياسية من إندلاع الحرب العراقية الإيرانية حتى سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ ، واعتمد البحث على المادة التاريخية من مصادرها الأولى التي تنوعت بين العربية والإنكليزية ، كما اعتمد على محاضر مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وقُسِّم البحث على مبحثين : المبحث الأول الحرب العراقية – الإيرانية والمبحث الثاني ما بعد الاحتلال العراقي للكويت .

المبحث الأول

الحرب العراقية – الإيرانية

١٩٨٠ – ١٩٨٨

كانت العلاقات العراقية – الخليجية متميزةً في تلك المدة ، إذ كان هناك شعورٌ بالقلق بين دول الخليج العربي جميعها من أن تمتد تلك الحرب لتشمل الدول غير المشتركة فيها، وقد تزايدت أكثر الشكوك عندما قامت إيران بقصف مراكز حدوديةٍ كويتيةٍ بتاريخ١٢– ١٦ كانون الأول ١٩٨٠[١] .

وطالبت دول مجلس التعاون الخليجي العراق الانسحاب من الأراضي الإيرانية إلى الحدود الدولية، وذلك في الدورة الرابعة لمجلس التعاون الخليجي المنعقد في الطائف عام١٩٨٢ واستعدادها لحل المشكلة بالوسائل السلميّة [٢]. وهذا يدل على التقارُب بين العلاقات العراقية ودول الخليج العربي .

كما سعت دول الخليج منذ بداية الأزمة إلى التقارُب بين الدولتين وإنهاء الحرب وهو ما تؤكِّده قرارات مجلس التعاون الخليجي ، في الدورة الأولى في أبو ظبي بتاريخ ٢٥ – ٢٦ آيار / ١٩٨١ ، إذ أكدوا على مضاعفة الجهود لإيجاد تسوية النزاع ، وفي٥ حزيران ١٩٨٢ صرَّح الأمير سلطان ابن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران السعودي ، في حديثٍ نشرته مجلة نوفل او بزرفاتور(Le Nouvel observateur) إن الحكمة العربية السعودية لن تسمح بهزيمة العراق ، مفيدًا إنه إذا هُزم العراق سوف تنقلب المعطيات كلها في المنطقة ، وأشار إلى أنه إذا استمرت الحرب العراقية الإيرانية ستجد دول الخليج نفسها مضطرةً إلى اتخاذ موقفٍ واضحٍ في مواجهة هذا الخطر[٣] ، ولكن بحلول عام ١٩٨٣ أصبحت كفة الحرب لصالح إيران ، بعد استرجعت أراضيها التي احتلها العراق . وبدأت حسابات دول الخليج في التحوُّل بقوةٍ إلى مساندة العراق ، إذ إن أنتصاراً إيرانياً قد يُشكِّل كارثةً استراتيجيةً لهم واستطاع العراق أن يعتمد على مساعدةً اقتصاديةً كبيرةً من دول الخليج، ومن هذه المساعدات إعادة العلاقات الطبيعية[٤] .

وفي أثناء تتبع البيانات الختامية لدورات مجلس التعاون الخليجي نرى أن دول الخليج كانت تريد مشاركة المجتمع الدولي في وقف الحرب عن طريق مؤتمر القمة الإسلامي والأمم المتحدة لدعوة إيران لقبول قرار مجلس الأمن رقم(٥٥٢) الذي صدر في حزيران عام ١٩٨٤[٥] .

وقد قدَّمت المملكة العربية السعودية والكويت إلى العراق ما بين عامي١٩٨٠ – ١٩٨٣ قرضًا بقيمة (٢٤) مليار دولار ، كما قامت بتصدير النفط بدلًا منه بمعدل ٣٠٠ الف برميل يوميًا ، على أن يلتزم العراق بتصدير هذه الكميات النفطية والقروض في المستقبل[٦] .

زيادةً على الدعم الكامل الذي قدَّمته دول الخليج العربي للعراق عِبر استخدام الموانئ الخليجية إلى جانب الدعم المالي الذي وصل تقريبًا إلى ثلاثين مليار دولار ، علمًا أن هذه الحرب من أهم أسباب

تأسيس مجلس التعاون الخليجي ولولاها الحرب لما صار هذا التكتُّل الذي أبعد العراق من أن ينتمي إلى هذا المجلس لأن في هذه الحالة تصبح الحرب بين دول الخليج العربي وإيران[٧] .

إن دعم دول الخليج العربي للعراق هو خوفٌ من السياسات التوسعية لإيران الراغبة في تصدير مبادئ ومفاهيم الإسلام الشيعي وفقًا لرؤى وأفكار آية الله الخميني[٨]، جاءت مساندة دول الخليج العربي للعراق في حربه ضد إيران استنادًا إلى الخلفية ذاتها إذ وفَّرت تلك الحرب أرضًا مشتركةً لبعض أوجه ومظاهر العلاقات الخليجية – العراقية ، فمن الثابت إن دول الخليج قد أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في مساعدة العراق في تلك الحرب[٩] .

ومن هذه الدول أيضًا سلطنة عُمان التي بالرغم من بقائها على سياسة الحياد والدعوة إلى لغة الحوار بين العراق وإيران التي سادت خطابات السلطان قابوس[١٠] ، إلا أنها قدَّمت مساعداتٍ ماليةً بقيمة(١٠) مليون دولار لأن هذه الحرب شكَّلت تهديدًا للاستقرار في منطقة الخليج العربي ، مما جدَّد المخاوف لدى دول مجلس الخليج العربي من أوضاع المنطقة وخوفًا من الابتزاز الإيراني، لهذا قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتقديم المساعدات والدعم إلى العراق، وكان الأخير واضحًا إنه يريد أن يؤدي دور (الحارس الشرقي) لحدود الخليج لهذا كانت العلاقات العراقية – الخليجية جيدةً التي كانت تؤيدها في هذه الحرب زيادةً على أن السعودية من الدول الخليجية التي قدَّمت عشرين مليار دولار[١١] .

يعد عام ١٩٨٦ عامًا حاسمًا في العلاقات الخليجية – العراقية ، عندما قامت إيران باحتلال الفاو المطلة على الخليج العربي، وكانت إيران تريد قطع الامدادات والمساعدات التي تقدُّمها دول الخليج للعراق، فبدأت بالضغط على الكويت بمهاجمة سفن الكويت والسعودية ، كما قامت بمهاجمة ناقلات النفط الخليجية وهاجمت بالصواريخ جزيرة فيلكا[١٢] المأهولة بالسكان مما جعل العلاقات العراقية الخليجية تتقارب أكثر. فأخذ العراق يشن غاراتٍ على مصافي النفط الإيرانية في عام١٩٨٧ لكي يعيق إيران اقتصاديًا[١٣] .

وكان لدول الخليج ناقلاتٌ للنفط الذي يباع ويعود ريعه لمصلحة المجهود الحربي العراقي ، ولاسيما ناقلات النفط الكويتية التي وقفت حكومتها إلى جانب العراق ماديًا وسياسيًا ، لذلك طلبت الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي برفع أعلام هذه الدول العظمى فوافقت[١٤] .

إذ إن تلك الدول الخليجية كانت ترى في الحرب بأنها وسيلةٌ لتحجيم طموحات إيران في الخليج العربي ، ناهيك عن أنها أرادت إبعاد دولها وشعوبها من الآثار المباشرة لتلك الحرب ، كما عدَّت دول الخليج هذه الحرب إنها واحدةٌ من محاور العداء العربي – الإيراني ، وبالرغم من مساعدتها للعراق لكن ذلك لم يمنعها من الدعوة لإنهاء الحرب بين البلدين لأن استمرارها بين البلدين لايخدم السلام والامن والاستقرار في المنطقة ، ولهذا أخذت تركِّز على مساعي منظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز

وعلى مساعي الأمم المتحدة والمناشدات لوضع حد لهذه الحرب والتوصل إلى سلامٍ يرضي الأطراف المتنازعة[١٥] .

إن الحرب العراقية – الإيرانية أثرت في العراق وأدَّت إلى إضعاف وضعه الاقتصادي؛ بسبب حرمانه من تصدير نفطه عن طريق الخليج ، بواسطة أنبوب التصدير عِبر سوريا ، لكنه تلافى ذلك بالتصدير عِبر أنابيب أخرى في السعودية وتركيا ، لقد تركت الحرب العراقية – الإيرانية آثارًا إيجابيةً في وضع دول الخليج ، فقد أصبح لهذه الدول على صغرها ، مساحةً وسكانٌ نفوذٌ سياسيٌّ كبيرٌ ، بينما أصبح العراق ضعيفًا اقتصاديًا والحامي لأمن منطقة الخليج، عكس دول الخليج العربي بسبب دخوله الحرب مع إيران ، زيادةً على سماح دول الخليج بدخول القوى العظمى إلى هذه المنطقة[١٦] .

وكما أظهرت البيانات الختامية لدول مجلس التعاون الخليجي الإشادة بتجاوب العراق للمساعي السلمية لإنهاء النزاع . وذلك للدعم السياسي الذي قدَّمته دول مجلس التعاون الخليجي في دفع الأمم المتحدة للتدخُّل في وقف العمليات العسكرية في الخليج . واستمرت دول مجلس الخليج بالثناء على العراق لقبوله إنهاء النزاع . زيادةً على الدعم الإعلامي ، فقد كان الإعلام الخليجي ولاسيما الكويتي يتقدَّم بالدعاية للحرب على الإعلام العراقي نفسه، وقد ساعد ذلك في تطور الإعلام الخليجي تقنيًا وفنيًا وتوفُّر مؤسسات إعلامية كبرى أشاد بها الرئيس العراقي نفسه في أكثر من مناسبة[١٧] .

نستنتج من ذلك أن العلاقات العراقية الخليجية كانت في أثناء الحرب العراقية الإيرانية عام١٩٨٠ – ١٩٨٨ علاقاتٍ اتسمت بالتعاون والتقارب السياسي والمادي كون العراق حامي الحدود الشرقية ضد توجهات إيران نحو دول الخليج العربي .

المبحث الثاني

العلاقات العراقية – الخليجية ما بعد الاحتلال العراقي للكويت

١٩٩٠ – ٢٠٠٣

توتَّرت العلاقات العراقية الخليجية عندما اتَّهم النظام العراقي السابق الكويت بسرقة نفطه منذ عام ١٩٨٧ من الأراضي المحايدة بينهما، وطَالَب العراق الكويت بدفع قيمة النفط المسروق، زيادةً على اتهام العراق الكويت والإمارات بخفض سعر النفط الذي يؤثر في اقتصاد العراق، وعدَّت الحكومة العراقية مافعلته الكويت والإمارات يمثل عدوانًا عليها[١٨] .

في أثناء هذه المدة – حتى تاريخ احتلال العراق للكويت١٩٩٠ – قام عددٌ من قادة العرب بمحاولات وساطةٍ ، وقد انعقد في الإسكندرية لقاء قمةٍ بين الملك حسين عاهل الأردن ١٩٥٢ – ١٩٩٩ والرئيس المصري حسني مبارك ١٩٨١ – ٢٠١١ ، وشارك فيه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز عام ١٩٩٠ وقد حاولت مصر أن تقوم بالمساعي الحميدة من أجل منع تفاقم الأزمة لكنها لم تنجح [١٩] .

وفي ٢٩ تموز من العام نفسه التقى للمرة الثانية العراق والكويت في المملكة العربية السعودية لإجراء المفاوضات النفطية في مبادرةٍ من الملك فهد بن عبد العزيز في تسوية الخلافات القائمة بينهما بالسبل الودية، لكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاقٍ واتفقوا على أن يعقدوا جلسةً ثانيةً في بغداد[٢٠] .

توسَّعت الأزمة بين العراق ودول الخليج بعد احتلال العراق الكويت وأصبحت العلاقات مترديةً لا بسبب تضامن دول الخليج مع الكويت فحسب، بل بسبب توسُّع التهديدات العراقية لدول الخليج العربي كافة ، من السعودية حتى الإمارات العربية المتحدة، زيادةً على تحريض العراق شعوب تلك المنطقة ضد حكوماتهم ، وتطورت الأزمة إلى المحيط العربي، لتقسيم الدول العربية على دولٍ مؤيدةٍ للكويت ودول الخليج ، ودول ضد تحرير الكويت بقواتٍ أجنبيةٍ تأتي إلى المنطقة ، وقد سماها الكويتيون دول الضد ، وماتزال هذه التسمية مستعملةً حتى اليوم[٢١] .

لهذا أصاب العلاقات العراقية – الخليجية الشلل التام بمعنى تمامًا بل أصبحت دول الخليج على العكس من ذلك أكثر تماسكًا سياسيًا وعسكريًا وموحدةً بعد الغزو مباشرةً ، وعملوا دول مرتبطة مع الكويت ارتباطًا تعاقديًا لتخليصها من الاحتلال العراقي، لهذا ذهبت دول الخليج تبحث عن أفضل الطرائق التي تجنِّبها المأساة ، فعلى الصعيد الداخلي، بدأت الدول تعزز قدراتها وذلك بعقد صفقات أسلحةٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، كما قامت بإجراءاتٍ أمنيةٍ داخليةٍ شملت بعض الدول طرد بعض الأفراد من جنسيات الدول التي ساندت العراق لزعزعة الأمن داخل دول الخليج[٢٢] .

مثَّلت هذه الحرب تحديًا في العلاقات بين العراق ودول الخليج في أمنها وسياستها ، بعد رجوع الكويت من قبل القوات الاحتلال المتعددة الجنسيات التي جلبتها دول الخليج من أجل إرجاع الكويت،

كانت العلاقات قد رجعت شبه طبيعيةٍ مع بعض دول الخليج من هذه الدول البحرين وقطر وعُمان وكانت علاقات الإمارات العربية المتحدة به أقل درجةً أما العربية السعودية والكويت ، فكان موقفهما رفض التعامل مع النظام العراقي في بغداد، وكانت الكويت أكثر تشددًا من السعودية في ذلك، لكن كلتاهما أكدت وقوفهما إلى جانب الشعب العراقي فيما يعانيه من قرارات دولية من جرَّاء ما قام به نظام بغداد ضد الكويت[٢٣] .

كما أعادت قطر سفيرها إلى العراق سنة ١٩٩٢ بعد انقطاع دام ٢٦ شهرًا في اثناء الغزو وقامت في الوقت ذاته قامت بعمل وساطةٍ بين الكويت والعراق بهدف إعادة الأسرى والمحتجزين الكويتيين ، وهناك رأيٌ في أن التوجُّه القطري يرجع إلى مخاوف قطر من السعودية التي بينهما خلافاتٌ حدوديةٌ تفجَّرت وتم تهدئتها بدون تسويةٍ كاملةٍ فأرادت كسب ودّ أطراف أخرى في الخليج العربي لدعمها إذا لزم الأمر والأطراف المطروحة هي العراق وإيران، أما سلطنة عُمان فقد دعت في أكثر من مرةٍ على لسان مسؤولين عمانيين إلى أهمية عودة العراق من البوابة العربية وليس البوابة الغربية[٢٤] .

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فيعد موقفها أكثر تعاطفًا مع العراق وتسامحًا نحوه ، فبالرغم من الخطأ الذي ارتكبته القيادة العراقية باحتلالها الكويت، ومن منطلق ضرورة التضامن العربي وتجاوز قرارات وتداعيات أزمة الخليج ، كانت الإمارات أول دولةٍ خليجيةٍ تدعو إلى التسامح العربي وعودة العراق إلى الصف العربي ومساعدة شعبه الذي يعاني الحصار الاقتصادي، وهبطت في بغداد يوم ٥ تشرين الأول / ٢٠٠٠ أول رحلةٍ جويةٍ لطيران الإمارات تحمل وفدًا رسميًا كبيرًا برئاسة وزير الصحة ومعداتٍ وأجهزةً طبيةً وأدويةً مهداةً من شعب دولة الإمارات إلى أطفال العراق، كما بادرت بفتح سفارتها في بغداد عام ٢٠٠٠ ، وذلك بالرغم من وقوف الإمارات إلى جانب الكويت في معركتها لإخراج القوات العراقية من أراضيها . ففي رسالةٍ إلى القمة العربية التي عُقدت في عمان ٢٨ آذار ١٩٩٩ كرَّر الشيخ زايد بن سلطان – رحمه الله – رئيس دولة الإمارات آنذاك وجهة نظر بلاده بضرورة رفع العقوبات عن العراق ، كما عبَّر عن قلقه من تدهور الأوضاع المعيشية في العراق ، وحثَّ بغداد على تأدية التزامها تجاه الأمم المتحدة[٢٥] .

كما رفضت دولة الإمارات الحملة الأمريكية – البريطانية لضرب العراق في شهر آذار ٢٠٠٣ ، وتقدَّمت بمبادرةٍ إلى الجامعة العربية في حينها لتجنُّب العراق الكارثة التي تشاهدها اليوم على الساحة العراقية . وتركَّزت المبادرة على أربع نقاط[٢٦] .

١– أن تقرر القيادة العراقية التخلِّي عن السلطة ، وتغادر العراق على أن تتمتع بكل المزايا المناسبة وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ قبولها .

٢– تقديم ضماناتٍ قانونيةٍ ملزمةٍ محليًا ودوليًا للقيادة العراقية بعدم التعرُّض لها أو ملاحقتها بأي صورةٍ من الصور .

٣– إصدار عفوٍ عامٍ وشاملٍ عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه .
٤– تتولَّى جامعة الدول العربية – بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة – الإشراف على الوضع في العراق لمدةٍ انتقاليةٍ يصار خلالها إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءاتٍ من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق مايرتئيه[٢٧] .

بعد رفض القيادة العراقية هذه المبادرة ، قدَّمت الدول الخليجية مبالغًا طائلةً إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية الحرب على صدام وبالتالي على العراق حتى بلغت المدفوعات لها ٣٠ مليار دولار مقدَّمةً من السعودية والكويت ، ووصلت العلاقات العراقية – السعودية إلى قمة تدهورها ، إذ أطلق صدام حسين دعوة الجهاد لإنقاذ مكة وقبر الرسول من الاحتلال الأجنبي، وردَّت المملكة العربية السعودية على ذلك بإصدار فتاوى تقرُّ بالسماح للقوات الأجنبية للدفاع عن البلاد ، ودعوتها للحفاظ على المملكة لعدم وجود قواتٍ إسلاميةٍ كافيةٍ، شنَّت القوات العراقية والسعودية هجماتٍ متبادلةً وضُربت المدن السعودية بالصواريخ العراقية، وانتهت بقطع العلاقات بين البلدين وفُرض الحصار الشامل على العراق[٢٨] .

وفي عام ٢٠٠٢ شهدت العلاقات العراقية بدول الخليج بعض التحسن عندما بدأ العراق بطرح أفكارٍ جديدةٍ في أثناء زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى إلى بغداد بخصوص قضية الأسرى الكويتيين ، تتمثل بتأليف لجنةٍ عربيةٍ لمتابعة هذه القضية زيادةً على إرسال الوفود الكويتية والخليجية للعراق للتأكُّد من عدم وجود أسرى لديه ، مما أوجد ذلك ترحيبًا عراقيًا بمبادرة وزير خارجية قطر الخاصة بأجراء حوارٍ مباشرٍ خليجيٍّ – عراقيٍّ ، وتبلورت ملامح التغيير في الخطاب تجاه الكويت في كلمة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عزة إبراهيم الدوري في الجلسة الاقتصادية لقمة بيروت في آذار ٢٠٠٢ ، وقبول العراق فيما يخص الحالة بينه وبين دولة الكويت ، الذي يؤكد احترام واستقلال وسيادة الأخيرة ، وضمان سلامة ووحدة أراضيها ، وتجنُّب كل ما من شأنه تكرار ما حدث عام ١٩٩٠ ، والتزام العراق بالتعاون لإيجاد حلٍ سريعٍ ونهائيٍّ لقضية الأسرى الكويتيين وإعادة الممتلكات وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة[٢٩] .

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية فازت شركاتٌ سعوديةٌ بعقودٍ لتصدير منتجاتٍ إلى العراق في عام ٢٠٠٢ تبلغ قيمتها ٥ و ٤٥١ مليون ريال سعودي ، استحوذ فيها قطاع المنتجات الغذائية على حصةٍ تبلغ ٨٨ في المائة من إجمالي المبلغ . كما شاركت أكثر من ٣٠ شركةً سعوديةً في مارس ٢٠٠٢ في معرض إعادة أعمار العراق ، وركَّزت على قطَّاعي البناء ومواده وغيرها من المشاريع ، كما أُعلن عن قرب فتح مركز عرعر الحدودي بين السعودية والعراق أمام حركة التجارة ، وذلك بعد إغلاقه منذ الغزو العراقي للكويت ، كما وصل حجم التبادل التجاري بين العراق ودولة الإمارات حوالي ٢,٥ مليار دولار في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء ، زيادةً على رقمٍ مماثلٍ تحققه المعاملات بين التجار ورجال الأعمال في

البلدين ومشاريع أخرى ، كما تم توقيع اتفاقياتٍ للتجارة الحرة بين العراق وكلٍّ من دولة الإمارات وسلطنة عُمان(٣٠) .

الخـاتـمة :-

إن ملامـح نتـائج هـذه الدراسـة هـي معرفـة ماشـهدته العلاقـات العراقيـة – الخليجيـة فـي أثنـاء عقـود الثمانينيات والتسعينيات تكون تارةً مستقرةً وتارةً منقسمةً فيها .

إن وقوف دول الخليج إلى جانب العراق في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية خوفًا على أمنها واستقرار شعوبها وخوفًا من امتداد المد الإيراني إلى المنطقة ، ولا سيما الامتداد الشيعي .

كذلك لاحظنا في هذه الدراسة التحديات التي واجهت هذه العلاقة بين العراق ودول الخليج ، الأزمة الخليجية وهي احتلال العراق الكويت، إذ أصبحت هذه العلاقات مترديةً ومنقسمةً ومنعدمة الثقة وتتميز بالخصومة والعداء .

إذ زادت حدَّة الخصومات بين العراق ودول الخليج ؛ بسبب المنافسة النفطية وبسبب النهج المعادي للولايات المتحدة الأمريكية الحليف الرئيس لدول مجلس التعاون الخليجي .

الهوامش :

1- Nayef Ali obeid , UAE Stance toward Iraq – Iran War M.A. Theesis , Belgrade , University , Faculty of political . sicenc , 1988 , p217 .

٢- مجلس التعاون الخليجي ، وثائق التعاون الخليجي ، وزارة الإعلام والثقافة ، أبو ظبي ١٩٨٤ ، ص ٦٨ .

٣- مجلس التعاون لدول الخليج ، وثائق مجلس التعاون الخليجي (قطر : وزارة الإعلام ١٩٨٣ ، ص ٤٨٢ .

٤- نايف علي عبيد ، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والخارجية ، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٥ .

٥- عبد المهدي الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي آلياته أهدافه المحلية القاهرة ، مكتبة قد الولي ، ١٩٩٥ ص١٢٦.

6- cesof the Gulf war (London and Newyork : Routlede 1990) , pp 102,119. Karmram Mofid , The Econseqnen .

٧- الشبكة الدولية للمعلومات .

www.Ahcwar.Org\ dedab\showart.As,p?aid.

٨- نقلًا عن رأي الباحث، نايف علي عبيد، المصدر السابق ، ص ٤٨٢ .

٩- سامح محمد رشيد ، العلاقات الخليجية – العراقية ١٩٧٠ – ٢٠٠٠ ، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥٥ .

١٠- قابوس بن سعيد بن تيمور بن فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد آل أبو سعيد : كان السلطان التاسع لسلطنة عُمان ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية والمالية وحاكم البنك المركزي والقائد الأعلى للقوات المسلحة والحاكم الثاني عشر لأسرة آل أبو سعيد ينظر:

ar.m.wikipedia.org .

11- Kechichion , Hose ph . A, Omam and the world , the Emeryence of an Independent forign policy (santa monia , 1990) p.108 .

١٢- جزيرة فيلكا: جزيرة كويتية تقع في الركن الشمالي الغربي من الخليج العربي على بعد ٢٠ كيلومتر من سواحل مدينة الكويت يبلغ طول الجزيرة نحو ١٢ كيلومتر .

١٣- حسين حافظ وهيب،العلاقات العراقية السعودية،مجلة دراسات سياسية،العدد ١٣، سنة ٢٠٠٨،ص٥٤–٥٥ .

١٤- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٤١٧ .

١٥- المصدر نفسه، ص ٤١٧ .

١٦- نعيم كريم عجمي، عماد جاسم ، العلاقات البحرينية العراقية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة، ٢٠١٠ ، ص ١٩١ .

١٧- ظافر محمد العجمي، المصدر السابق ، ص ٤٧٠ .

١٨– وكالة الأنباء القطرية، وثائق مجلس التعاون الخليجي ، ج١ ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٣ .
١٩– محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣٢٢ ، ٢٢٣ .
٢٠– بوادر الأزمة العراقية– الكويتية وتطورها (١٩٨٨–١٩٩٠) aawsat.com
٢١– المصدر نفسه ، ص ٢٠٤ – ٢٠١٧ .
٢٢– ظافر محمد العجمي، المصدر السابق، ص ٤٧١ .
٢٣– ظافر محمد العجمي، المصدر نفسه ، ص ٥٩٧ .
٢٤– المصدر نفسه .
٢٥– نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٩٦ .
٢٦– سامح رشيد، المصدر السابق ، ص ٦٨ .
٢٧– المصدر نفسه، ص ٢٠٢ .
٢٨– التقرير الاستراتيجي،٢٠٠٢ ، ٢٠٠١،الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر،٢٠٠٢،ص٦٥ –٦٦ .
٢٩– نايف علي عبيد ، المصدر السابق ، ص ٣٥٢ .
٣٠– نايف، علي عبيد، دول مجلس التعاون في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والخارجية والعلاقات الخارجية١٩٩٠– ٢٠٠٥ ، ص ٣٥١ .
٣١– التقرير الاستراتيجي الخليجي٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، الشارقة ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٣ ، ص٩٤ – ٩٥ .